الأمم المتحدة

E/2006/L.28

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
24 July 2006
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسة العامة

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، السيد ليو ميروري (هايتي)، بناء على مشاورات غير رسمية

التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٧/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥،

وإذ يؤكد على أهمية استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الذي تضع الجمعية العامة من خلاله توجيهات رئيسية في مجال السياسة العامة على صعيد المنظومة لطرائق التعاون الإنمائي على الصعيد القطري التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة،

250706 250706 06-44104 (A)

وإذ يؤكد من جديد الدور الذي يضطلع به في توفير التنسيق والتوجيه لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة تنفيذ توجيهات السياسة العامة على نطاق المنظومة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ يؤكد من جديد أيضا أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لأغراض التنمية ينبغي لها أن تتسم، في جملة أمور، بالشمول، وبكونها طوعية ومقدمة كمنح، وبحيادها وبتعدد أطرافها، وكذلك بقدرتها على الاستجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة بصورة مرنة، وأن يجري الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية،

وإذ يشدد على أن الهدف من الإصلاح يتمثل في جعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر كفاءة وفعالية في دعم البلدان النامية في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بالاستناد إلى استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ويُشدد كذلك على أنه ينبغي لجهود الإصلاح أن تُعزز الكفاءة التنظيمية وتحقق نتائج إنمائية ملموسة،

وإذ يؤكد أن تقييم وتقدير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لأغراض التنمية يجب أن يستندا إلى تأثيرها على البلدان المستفيدة كمساهمات لتعزيز قدراتها على السعي لاستئصال شأفة الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

١ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة[(١)]؛

تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٢ - **يحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام عن خيارات وطرائق تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة[(٢)]؛

٣ - **يعترف** بأهمية موالاة النظر في خيارات وطرائق تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بغية توليد الموارد الكافية، بما في ذلك

(١) E/2006/58.

(٢) A/60/83-E/2005/72.

الموارد الأساسية، على أساس طوعي، وتعزيز موثوقيتها وإمكانية التنبؤ بها، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - **يؤكد** أن زيادة التمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تقترن بتحسين نوعية المساعدة وتحسين إيصالها، وبعمليات تنفيذية مبسطة ومنسقة، وتكاليف أقل للمعاملات، واستخدام أكفأ للموارد وملكية وطنية معززة؛

٥ - **يشدد** على أن زيادة المساهمات المالية المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٢]، ويدرك، في هذا الصدد، الروابط المتآزرة بين زيادة فعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وكفاءته واتساقه وتحقيق نتائج ملموسة في مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة، من خلال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وتوفير الموارد لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بوجه عام؛

٦ - **يؤكد** أن الموارد الأساسية، بما تتسم به من طابع عدم الارتباط، لا تزال تمثل الأساس المتين للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ويلاحظ في هذا الصدد، أن الزيادة في الموارد الأساسية عموما لم تطرد، وأن حجم الموارد الأساسية بصفة عامة قد انخفض في عام ٢٠٠٤ في بعض أجزاء المنظومة، ويلاحظ أيضا عدم الوفاء ببعض أهداف استراتيجيات وأطر التمويل المتعدد السنوات لصناديق وبرامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة؛

٧ - **يلاحظ** أن زيادة استخدام الموارد غير الأساسية المقيدة التخصيص يقلل من تأثير هيئات الإدارة ويمكن أن يؤدي إلى تجزئة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٨ - **يلاحظ أيضا** إنشاء هيئات إدارة الوكالات للصناديق الاستئمانية المواضيعية المرتبطة بأطر واستراتيجيات التمويل الخاصة بها كأحد طرائق التمويل التكميلية للموارد الأساسية وإن كان يسلم بأن الموارد غير الأساسية ليست بديلا عن الموارد الأساسية وبأن المساهمات المخصصة حيوية لاتساق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ومواءمتها؛

٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، عرضا عاما موحدا لتكاليف وظيفة المنسق المقيم في فترة السنتين والآليات الحالية لتمويلها، بالنظر إلى التحضير للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات عام ٢٠٠٧؛

١٠ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام عن البيانات الإحصائية الشاملة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠٠٤[٣]، وكذلك بمذكرة الأمين العام عن ''استعراض الاتجاهات والمنظورات في التمويل من أجل التعاون الإنمائي''[٤]؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام، لأجل تعزيز الفهم لاتجاهات التمويل في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والميدان الإنساني، زيادة تنقيح البيانات الواردة في التقرير المتعلق بالبيانات الإحصائية الشاملة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بغية النهوض بجهد متضافر من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة لتوحيد البيانات والممارسات الإحصائية التي تعبر عن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك التمييز بشكل أفضل بين تمويل المساعدات الإنسانية وتمويل التعاون الإنمائي للأجل الطويل عن طريق صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والأمانة العامة، بالتعاون مع المنظمات الوديعة للمعلومات والإحصاءات ذات الصلة، حسب الاقتضاء؛

١٢ - **يلاحظ** أهمية تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل واستدامته وزيادته، ويلاحظ في هذا الصدد أخذ معظم صناديق وبرامج ومؤسسات الأمم المتحدة بأطر واستراتيجيات التمويل المتعدد السنوات، ويطلب إلى الأمين العام، بالنظر إلى الاضطلاع بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات عام ٢٠٠٧، تقديم معلومات عن حالة استخدام هذه الآليات وكفاءتها وتجانسها؛

بناء القدرات الوطنية

١٣ - **يؤكد** أن البلدان النامية ينبغي أن تحظى في جهودها المبذولة للوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بدعم منظومة الأمم المتحدة لتنمية وتعزيز قدراتها الوطنية، وفقا لاحتياجاتها، بهدف تعزيز ملكيتها وقياداتها للمساعدات الخارجية وتنسيق المعونة دعما لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك زيادة تعزيز قدرتها على الاستخدام الفعال لمختلف طرائق المعونة، بما في ذلك النهج المتبعة على نطاق المنظومة ودعم الميزانية؛

١٤ - **يؤكد أيضا** الحاجة إلى أن تبذل الأمم المتحدة جهدا منظما وشاملا في مجال بناء القدرات، من شأنه أن يدعم إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي ينبغي أن تستفيد من الصلات المعززة بين أعمال منظومة الأمم المتحدة المعيارية وأنشطتها التنفيذية؛

---

(٣) A/61/77-E/2006/59.

(٤) E/2006/60.

١٥ - **يلاحظ** إنشاء فريق عامل معني بتنمية القدرات تابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويتطلع في هذا الصدد إلى أوجه تحسين فعالية أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعزيز بناء القدرات والملكية الوطنية للعمليات الإنمائية في البلدان النامية، ويعرب في الوقت نفسه عن القلق إزاء رداءة نوعية تقارير منظومة الأمم المتحدة المقدمة عن التدابير المتخذة والجهود المبذولة لمعالجة استدامة بناء القدرات، فيما يتصل على وجه الخصوص بالاستفادة بالتنفيذ الوطني وبالخبرات والتكنولوجيات الوطنية، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز بالاستعانة بآليات الإبلاغ القائمة؛

١٦ - **يكرر تأكيد** ضرورة أن يستفيد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بأقصى قدر ممكن من مجالات التنفيذ على الصعيد الوطني ومن الخبرات والتكنولوجيات الوطنية المتاحة، باعتبار ذلك هو القاعدة للاضطلاع بالأنشطة التنفيذية، وينوه في هذا الصدد بالمقررات التي اتخذها هيئات إدارة بعض صناديق وبرامج الأمم المتحدة لتعزيز طرائق التنفيذ في مجال التنفيذ الوطني؛

١٧ - **يلاحظ** مختلف الأنشطة التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز بناء قدرات البلدان النامية، ولكنه يدرك أنه لكي يتسنى للبلدان النامية أن تحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية[٥]، ينبغي أن تتاح لها فرص الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يتطلب نقل التكنولوجيا والتعاون التقني وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية ورعايتها من أجل المشاركة في استحداث هذه التكنولوجيات وتكييفها مع الظروف المحلية، ويحث، في هذا الصدد، الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على ضمان تشجيع ونقل التكنولوجيات الجديدة والناشئة إلى البلدان النامية؛

تكاليف المعاملات وكفاءتها

١٨ - **يلاحظ أيضا** الجهود التي تبذلها صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ووكالات المتخصصة لبحث سبل مواصلة تبسيط قواعدها وإجراءاتها، ولكي تولي في هذا الصدد أولوية عليا لمسألة التبسيط والمواءمة، ويلاحظ كذلك الخطوات المتخذة بما فيها: النهوض بخدمات الدعم العامة المشتركة، بما في ذلك النهوض بالإجراءات المصرفية والإدارية والمالية؛ واتفاق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تعريفات ومبادئ متجانسة لاسترداد التكاليف؛ وإنشاء أول مكتبين مشتركين نموذجيين ووضع مختلف

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

ترتيبات استضافة الوكالات المقيمة للوكالات غير المقيمة والوكالات التي تضطلع ببرامج أصغر، وفقا لولاية كل منها؛

١٩ - **يشجع** صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أن تعزز جهودها بالتشاور مع الحكومات الوطنية ووفقا لاحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية من أجل ترشيد وجودها القطري، في جملة أمور، عن طريق الأماكن المشتركة وتشارك المواقع والمضي في تنفيذ نموذج المكتب المشترك، وحسب الاقتضاء، توسيع نطاق خدمات الدعم العامة المشتركة، بما في ذلك الأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسفر والإجراءات المصرفية والإدارية والمالية، بما فيها ما يتعلق بالمشتريات؛ والاضطلاع بمواءمة مبادئ سياسات استرداد التكلفة، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالاسترداد الكامل للتكلفة؛ والتوافق بين هياكل الدعم التقنية الإقليمية والمكاتب الإقليمية على مستوى المقر، بما في ذلك تغطيتها الإقليمية؛ بالإضافة إلى مزيد من التدابير في مجال التبسيط والمواءمة؛ ومواصلة رصد وتقييم الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة؛

التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢٠ - **يرحب** بالجهود التي بذلتها حتى الآن منظومة الأمم المتحدة للاستفادة بالتقييم القطري المشترك وإطار العمل للمساعدة الإنمائية من أجل تحقيق مزيد من الاتساق البرنامجي على المستوى القطري داخل المنظومة، تمشيا مع الأولويات الوطنية وتشجيع روح العمل الجماعي فيما بين المؤسسات التابعة للمنظومة؛

٢١ - **يشجع** جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تبني نهج أكثر شمولا إزاء مساعدة البلدان النامية في الحصول على المعلومات عن الخبرات والخدمات المتاحة في إطار المنظومة وتحسين فرص الحصول عليها، وبخاصة المتاحة في إطار الوكالات غير المقيمة ويطلب في هذا الصدد تعزيز فعالية استخدام الترتيبات التي من قبيل إدارة المعرفة على نطاق المنظومة؛

٢٢ - **يدرك** أن المنسقين المقيمين عليهم لدى الاضطلاع بواجبهم في كفالة التنسيق الفعال والكفء للأنشطة التنفيذية، مسؤولية إطلاع مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، بالتشاور المنتظم مع الحكومات الوطنية، على الولاية المنوطة بكل منهم من أجل إمكانية مشاركتها في العمليات الإنمائية على المستوى القطري؛

٢٣ - **يلاحظ** التقدم المحرز في تطوير عمليات وأدوات البرمجة المبسطة والجهود المبذولة لتعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية على وضع برامج مشتركة ذات تركيز

استراتيجي تنطق من الطلب وقائمة على أساس النتائج، تتفق مع الأولويات الوطنية، ويشجع في هذا الصدد تقييم الخبرات والدروس المستفادة؛

٢٤ - **يدعو** منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز إلى مواصلة استكشاف سبل لتعزيز الحوار بينها والعمل، بما يتفق تماما مع أولويات الحكومات المستفيدة، على ضمان زيادة التناسق فيا بين أطرها الاستراتيجية المعمول بها على الصعيد القطري؛

نظام المنسقين المقيمين

٢٥ - **يعيد تأكيد** أن باستطاعة نظام المنسقين المقيمين، ضمن إطار الملكية الوطنية، أن يؤدي دورا أساسيا في ضمان فعالية وكفاءة أداء منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، بما في ذلك دوره في صياغة التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأنه يشكل أداة أساسية للتنسيق الكفء والفعال للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة، أن تعزز دعمها لنظام المنسقين المقيمين؛

٢٦ - **يحيط علما** في هذا الصدد بالإفادة عن تحسن التدريب المقدم إلى المنسقين المقيمين، ويحث على مواصلة النظر في هذه المقترحات وغيرها من المقترحات التي تقدم بشأن دعم نظام المنسقين المقيمين؛

٢٧ - **يدعو** إلى الإسراع بإعداد وتنفيذ إطار شامل لمساءلة المنسقين المقيمين، فضلا عن أدوات وإجراءات تقييم أدائهم؛

٢٨ - **يكرر تأكيد** ضرورة كفالة أداء نظام المنسقين المقيمين بطريقة جماعية قائمة على المشاركة والمساءلة؛

قدرات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري

٢٩ - **يشدد** على ضرورة أن يكون نطاق ومستوى المهارات والخبرات التي تحشدها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري متناسبين مع المهارات والخبرات المطلوب تقديمها على أساس الأولويات المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكل بلد، بما يتفق مع الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما توجد، وأن يستجيبا لاحتياجات البلدان النامية ومتطلباتها في مجال الدعم التقني وبناء القدرات؛

٣٠ - **يشدد على** أهمية تقليل العبء الإداري والإجرائي الذي يلقيه على كاهل كيانات منظومة الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة تخطيط وتنفيذ المساعدة الإنمائية على الصعيد القطري، لكي تحدث تلك المساعدة أكبر الأثر على العمليات الإنمائية للبلدان؛

تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٣١ - **يشدد على** أهمية الملكية والقيادة الوطنيتين لعملية تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وبناء القدرات الوطنية، بما في ذلك عن طريق العملية الحكومية الدولية الرامية إلى توفير التوجيه المتسق لصناديق وبرامج الأمم المتحدة فضلا عن الوكالات المتخصصة ويؤكد أيضا على أهمية استقلالية وحياد وظيفة التقييم داخل منظومة الأمم المتحدة؛

٣٢ - **يلاحظ** إقرار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في عام ٢٠٠٥، لقواعد ومعايير التقييم الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، باعتباره مساهمة في تعزيز التقييم كأحد وظائف منظومة الأمم المتحدة؛

٣٣ - **يلاحظ** أيضا اعتماد بعض مؤسسات الأمم المتحدة لسياسات للتقييم وضعت على أساس قواعد ومعايير التقييم التي أقرها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ويتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد؛

٣٤ - **يشير** إلى الحاجة لإجراء تقييمات على الصعيد القطري لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في نهاية كل دورة من دورات البرمجة، استنادا إلى مصفوفة نتائج إطار العمل، وبمشاركة وقيادة كاملتين من جانب الحكومة المستفيدة؛

البعد الإقليمي

٣٥ - **يلاحظ** المبادرات المتخذة والجهود المبذولة من جانب عدة صناديق وبرامج ووكالات لتحقيق لامركزية أنشطتها وإعطائها طابعا إقليميا بغية تحسين كفاءتها واستجابتها للاحتياجات الوطنية؛

٣٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يشجع، بالتشاور مع مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الصناديق والبرامج والوكالات على أن تلتمس في جهودها من أجل اللامركزية والطابع الإقليمي، تحقيق التآزر والتكامل فيما بينها ومع اللجان الإقليمية؛

٣٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوفر، بالنظر للتحضير للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات عام ٢٠٠٧ معلومات عن التقدم المحرز في مواءمة التغطية الإقليمية من المكاتب الإقليمية وهياكل الدعم التقني الإقليمية للصناديق والبرامج والوكالات؛

المنظور الجنساني

٣٨ - **يلاحظ** الجهود المبذولة في إطار كيانات منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في ما تضطلع به من برامج قطرية وآليات تخطيط وبرامج على نطاق القطاعات؛

٣٩ - **يلاحظ أيضا** أن الاستعراضات التي جرت مؤخرا لآليات المساءلة قد اكتشفت استمرار بعض نواحي الضعف في تتبع المخصصات والنفقات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة؛

٤٠ - **يعترف** بأن الأهداف الجنسانية المتعلقة بتوظيف المنسقين المقيمين لم تلب بعد وبأن هناك حاجة لاتخاذ تدابير إضافية في ذلك الصدد، ويحث منظومة الأمم المتحدة في هذا السياق على أن تقوم بعمل المزيد بالنسبة لتمثيل المرأة من البلدان النامية وأن تراعي مبدأ التمثيل الجغرافي العادل؛

التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات الوطنية

٤١ - **يطلب** إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة مواصلة تعزيز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٤٢ - **يكرر تأكيد** الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية لأجل تعزيز الحوار فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الموارد من كل من منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة وعن طريق التعاون الثلاثي؛

٤٣ - **يعترف** بأنه رغم وجود جهات تنسيق قائمة لدى معظم كيانات الأمم المتحدة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، توجد حاجة لمعايير موحدة لتقاسم المعلومات فيما بين كيانات الأمم المتحدة لتيسير إجراء استعراض على نطاق المنظومة للتقدم المحرز في هذا الصدد؛

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٤٤ - **يلاحظ** العمل الجاري داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المسألة المعقدة المتمثلة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، لكي تتمكن منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الأوسع والدول المتأثر من مواجهة الانتقال باستجابة واستراتيجية متسقتين؛

٤٥ - **يشجع** الجهود المبذولة لبناء القدرات على الصعيد الوطني أثناء مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وذلك بجملة وسائل منها اعتماد سياسات للتنفيذ المنهجي لبناء القدرات؛

٤٦ - **يلاحظ** الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لوضع برنامج مشترك لغرض تقديم الدعم التنسيقي المشترك أثناء الانتقال على أساس مؤسسي، ويطلب موافاته بمزيد من المعلومات عن التقدم المحرز في ذلك الصدد؛

٤٧ - **يشجع** منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على أن يضطلع بتعاون وثيق مع الكيانات الوطنية من أجل الاستفادة القصوى بالقدرات الوطنية المتاحة في جهود الإغاثة؛

٤٨ - **يطلب** إلى كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تواصل مضاعفة جهودها، لمواءمة جمع البيانات وإدارة المعلومات، آخذة في اعتبارها البيانات الوطنية، حسب الاقتضاء، أثناء مرحلة التحول من الإغاثة إلى التنمية وأن تتيح تلك المعلومات للدول الأعضاء المعنية؛

٤٩ - **يطلب أيضا** إلى كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدعم الجهود الوطنية الموجهة إلى جمع البيانات وتقييم المعلومات، عن طريق بناء القدرات والتعاون التقني؛

٥٠ - **يؤكد** الحاجة إلى تكريس الموارد الكافية والمستدامة في الوقت المناسب لمرحلة الإنعاش في حالات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية؛

المبادئ التوجيهية للاستعراض الشامل التالي للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات

٥١ - **يطلب** إلى الأمين العام تركيز التحليل المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات عام ٢٠٠٧، في إطار تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، على ما يلي:

(أ) حالة تنفيذ الإجراءات المطلوبة التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٢٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

(ب) تقييم كفاءة وفعالية المساعدة المقدمة من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان النامية من أجل دعم جهودها المبذولة للقضاء على الفقر وبلوغ النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة؛

(ج) استعراض الخطوات المحددة المتخذة والتقدم المحرز من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة الملكية والقيادة القطريتين لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، بما في ذلك عن طريق المواءمة مع الجهود والأولويات الوطنية، وتحديد الخطوات الإضافية اللازمة في هذا الصدد لتنظر فيها الدول الأعضاء؛

(د) تحديد التدابير والإجراءات اللازمة لزيادة تحسين اتساق وكفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي، بما في ذلك الأهداف التي يمكن قياسها والمحددة زمنيا، حسب الاقتضاء وحيثما أمكن؛

(هـ) تحديد سبل إضافية لتعزيز الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات في البلدان النامية، من أجل مساعدتها في القضاء على الفقر وفي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة؛

(و) مواصلة تقييم مدى ما حققته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كل في نطاق ولايتها التنظيمية، في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجها القطرية، وأدواتها التخطيطية وبرامجها القطاعية وأهدافها وغاياتها المحددة بالتفصيل في هذا المجال على الصعيد القطري، وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ز) الدروس المستخلصة من تجربة التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلا عن الخيارات والتوصيات بشأن المزيد من التحسينات؛

(ح) سبل تحسين الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز فعاليته الإنمائية؛

(ط) تحقيق كفاية التمويل الإنمائي المقدم من الأمم المتحدة وإمكانية التنبؤ به واستقراره في الأجل الطويل، على ضوء التحديات التي يشكلها تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بالنسبة للبلدان النامية والمجتمع الدولي، واقتراح خطوات إضافية في ذلك الصدد، وتحديد سبل كفالة كفاية التمويل وإمكانية التنبؤ به واستقراره، بما في ذلك عن طريق تقييم مدى إسهام زيادة استخدام أدوات البرمجة والإدارة على أساس النتائج والاستراتيجيات والأطر التمويلية المتعددة السنوات، في ذلك الصدد؛

(ي) تقييم كفاية الموارد البشرية المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة على المستوى القطري، لدعم الجهود الوطنية المبذولة والأولويات الوطنية، بما في ذلك بناء القدرات الوطنية؛

(ك) تقييم الخطوات المتخذة لتحديد التدابير الإضافية اللازمة لدعم نظام المنسقين المقيمين وتحسين كفايته وكفاءته وقابليته للمساءلة، من أجل تنفيذ استراتيجية فعالة للأمم المتحدة على المستوى القطري بما يتفق مع الأوليات الوطنية؛

(ل) تحديد الخيارات من أجل تشجيع أكفأ الأشخاص على التقدم لشغل منصب المنسق المقيم؛

(م) تحديد النتائج والدروس المستفادة على الصعيد القطري من تقييم الأنشطة، واستخدامها، حسب الاقتضاء، في تحسين النتائج الإنمائية وزيادة اتساق وفعالية وجودة البرمجة على المستوى القطري؛

(ن) مواصلة تحديد الخطوات اللازمة لتبسيط وتعزيز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لأجل كفالة الانتقال السلس من الإغاثة إلى التنمية.